تقرير: أوباما والكساد يغذيان اليمين المتطرف

العرب أونلاين Alarab Online

حذر تقرير لوزارة الأمن الداخلي الأميركية من بروز تيار يميني متطرف في الولايات المتحدة تقوده جماعات متشددة قد يتحول الى اعمال وصفها التقرير بالارهابية. وعزا التقرير اسباب بروز مثل هذا التطرف الى ما اسماه انتخاب أول رئيس أميركي أسود والى الركود الاقتصادي.

غير ان التقرير المكون من تسع صفحات لم يورد اي معلومات محددة تشير لتخطيط إرهابي لجناح اليمين لأي شكل من أشكال العنف.. إلا أنه عاد وحذر من أن أزمة الرهن العقاري والائتمان إلى جانب البطالة قد تهيئ المناخ المناسب والخصب لتجنيد المزيد من هذه الكوادر المتشددة مع إمكانية أن يتمخض عن ذلك مواجهات بين تلك الجماعات /الراديكالية /والسلطات الحكومية.

وعمم التقرير الذي أعدته وزارة الأمن الداخلي بالتنسيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي ونشر مطلع شهر نيسان الجاري على كافة الأجهزة الأمنية الأميركية تحت عنوان "المناخ الاقتصادي والسياسي الراهن"، وقارن بين المناخ السائد حاليا وذلك الذي شهدته الولايات المتحدة في فترة التسعينيات عندما أعاد الركود الاقتصادي وشح الوظائف وتهديدات قوى أجنبية أخرى لقوى الولايات المتحدة إحياء تلك الجماعات.

ورجح التقرير أن فرض قيود على حيازة الأسلحة قد يدفع بالمزيد للانتماء إلى تلك الجماعات المتشددة.. فيما أعربت وزارة الأمن الداخلي عن مخاوفها من توجه تلك الحركات لتجنيد قدامى المحاربين.

كما أشار إلى مخاوف بشأن ما اسماه "مشاعر العداء للسامية" إذ تلقي بعض من تلك الجماعات الراديكالية على عاتق نخبة اقتصادية يهودية مسؤولية الأزمة الحادة في سوق الوظائف والرهن العقاري بالولايات المتحدة ومحاولة استثمار أنها مؤامرة متعمدة من قبل ذلك اللوبي اليهودي لتجنيد المزيد من الملاكات المتشددة.

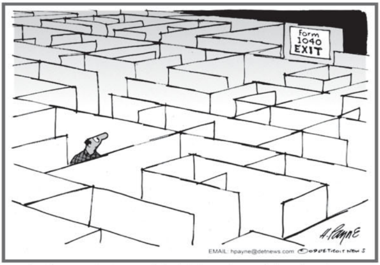

EMAIL: hpayne@detnews.com ©09 DETROIT NEWS

الملايين يدلون بأصواتهم في انتخابات الهند

BBC ARABIC.com

توجه ملايين الهنود الخميس الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم في الجولة الأولى من الانتخابات العامة وسط إجراءات أمنية مشددة، خوفا من وقوع أعمال عنف. وقد قام متمردون ماويون في إقليم جهارخاند الشرقي بقتل ستة من رجال الشرطة.

ويدلي الناخبون بأصواتهم الخميس في ١٢٤ دائرة انتخابية، وستجري الانتخابات على خمس مراحل تكون آخرها في ١٣ أيار المقبل لاختيار أعضاء مجلس النواب البالغ عدد مقاعده ٥٤٣. ويتركز معظم التصويت في اليوم الأول فيما يعرف بالرواق الأحمر وهي مجموعة من الولايات يتركز فيها تمرد الفلاحين الماويين. ووصف رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ هذه المنطقة بأنها أكبر تحد يواجه الأمن الداخلي للبلاد. ويملك ٧١٤ مليون هندي حق الاقتراع لانتخاب نواب مجلس العموم، ويبلغ إجمالي مراكز الاقتراع أكثر من ٨٢٠ ألفا. ويواجه الإئتلاف الحكومي تحديا من تحالف المعارضة الذي يتزعمه حزب بهارتيا جاناتا، كما يدخل في دائرة الصراع تحالف أسفر يضم عددا من الأحزاب الشيوعية والمحلية. وأشارت آخر استطلاعات الرأي إلى تقارب شديد بين حزبي المؤتمر وبهارتيا جاناتا. ولا يتوقع المراقبون أن يحصل أي من الحزبين المتنافسين، المؤتمر و بهارتيا جاناتا على أغلبية واضحة، ويتوقع أن يضطر كلا الحزبين الى الاعتماد على دعم أحزاب صغيرة.

ويتوقع أن تعلن النتائج في ١٦ أيار القادم، وسيتشكل البرلمان الجديد في ٢ حزيران. ونشرت السلطات حوالي مليوني رجل أمن لتأمين الانتخابات في الولايات المضطربة، خاصة بعد أن هدد متمردون ماويون بمحاولة التشويش على الانتخابات. وقد انتشر الآلاف من رجال الشرطة في اقليم اندرا براديش، وقال المفوض العام للشرطة في الإقليم "لقد اتخذنا كل الاجراءات الضرورية لتأمين نزاهة وحرية الانتخابات".

ووضع الآلاف من رجال الشرطة على أهبة الاستعداد في اقليم أوتار براديش الشمالي. وبلغت الاجراءات الأمنية ذروتها في إقليم بيهار الشرقي ايضا حيث هاجم مسلحون ماويون الأربعاء مخيما أعد للانتخابات وجرحوا جنديا. وتعتبر قضايا الأمن والإقتصاد في مركز اهتمام الناخبين.

ميدفيديف يدافع عن الديمقراطية في روسيا والمجتمع المدني

REUTERS KNOW. NOW.

استقل الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف مقابلة مع صحيفة روسية معارضة نشرت اليوم الأربعاء في انتقاد فكرة مبادلة الرخاء بالحرية التي يقول البعض إنها كانت العلامة المميزة لحكم الرئيس السابق فلاديمير بوتين.

ويراقب المتابعون للكرملين والمستثمرون عن كثب العلاقة بين الزعيمين بعد تكهنات باحتمال حدوث تباعد بين الحليفين. وفي مقابلة مع صحيفة نوفايا جازيتا أبدى ميدفيديف موقفا مغايرا عن موقف سلفه قائلا إنه لم تكن هناك حاجة لتكييف الديمقراطية وفقا لاوضاع روسيا بعد الفوضى التي سادت في التسعينات.

ورفض ميدفيديف فكرة أن الروس كانوا سعداء بتخليهم عن حقوقهم مقابل الرخاء وهو رأي ساد في الأوساط الحاكمة في موسكو خلال سنوات الانتعاش تحت رئاسة بوتين.

وقال ميدفيديف في المقابلة وهي أول مقابلة مع صحيفة روسية منذ أدائه اليمين الدستورية لتولي الرئاسة في مايو ايار عام ٢٠٠٨ "لا يمكن وضع الاستقرار والحياة التي تتسم بالرخاء مقابل مجموعة من الحقوق السياسية والحريات.

لا يمكن وضع المؤسسة الديمقراطية مقابل الرخاء

وقال الكرملين إن ميدفيديف وافق على هذه المقابلة كلفتة تضامن مع الصحيفة التي قتل اثنان من صحفييها خلال السنوات الثلاثة الماضية. وكانت الصحفية انا بوليتكوفسكايا تعمل في نوفايا جازيتا عندما قتلت بالرصاص عام ٢٠٠٦. كما قتلت الصحفية اناستاسيا بابوروفا في يناير كانون الثاني.

ومن المرجح أن يزيد اختيار صحيفة نوفايا جازيتا التي تنتقد المسؤولين بسبب الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان تكهنات بشأن التناقض بين ميدفيديف وبوتين الذي يشغل الآن منصب رئيس الوزراء. ومضى ميدفيديف يقول إنه اختار هذه الصحيفة لأنها لم "تتملق" أحد قط. ولامت الصحيفة بوتين على قمع الحريات ولم يجر معها أي مقابلة. وأجرت الصحيفة مقابلة مع سلف بوتين الرئيس بوريس يلتسين الذي استقال عام ١٩٩٩. وقال ميدفيديف إن روسيا ليست في حاجة للتلاعب بالديمقراطية التي قال إنها مفهوم عالمي. وصرح بوتين مرارا بأن هناك حاجة لتعديل الديمقراطية تبعا للظروف الروسية كما قال فلاديسلاف سوركوف النائب الاول لرئيس موظفي الكرملين والعقل المدبر لشؤونه السياسية إن من الضروري أن "تدير" السلطات الديمقراطية. وقال ميدفيديف "لا أعتقد أننا في حاجة إلى إصلاح الديمقراطية". ورفض ميدفيديف استدراجه لقضية المحاكمة الجديدة لرجل الأعمال الروسي ميخائيل خودوركوفسكي الذي يواجه اتهامات من الممكن أن تبقيه في السجن ٢٢ سنة أخرى. ومزح ميدفيديف بشأن بيانات الدخل التي طلب من كبار المسؤولين الكشف عنها حين سأل رئيس تحرير الصحيفة ديمتري موراتوف عما إذا كان قد تمتع بقراءتها. وقال ميدفيديف الذي لم يذكر بوتين في المقابلة إن على كبار المسؤولين الإصغاء أكثر للمجتمع المدني.

بكين: أسرع إقتصاد في العالم يحقق نموا بنسبة ٦,١ في المائة

CNN

كشفت البيانات الصينية الرسمية حول النتائج الاقتصادية للربع الأول من العام ٢٠٠٩ تحسنا في إجمالي الناتج المحلي واستثمارات الأصول الثابتة والإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة، وتراجعا في مؤشر الأسعار الاستهلاكية وأسعار المنتجين.

فقد أظهرت النتائج الرسمية التي أعلنت الخميس أن إجمالي الناتج المحلي الصيني ارتفع بنسبة ٦,١ في المائة، مشيرة إلى أن هذا النمو هو الأبطأ خلال السنوات العشر الماضية، منوهة بأن سبب ذلك يعود إلى إستمرار تأثيرات الأزمة المالية العالمية في أسرع اقتصاد نام بالعالم. وأفادت البيانات بأن هذه النسبة كانت أقل بـ ٤,٥ نقطة مئوية عن الربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبانخفاض ٠,٧ نقطة مئوية عن الربع السابق، وفقا لوكالة الأنباء الصينية "شينخوا".

وجاء في البيانات أن إجمالي الناتج المحلي وصل في الربع الأول إلى حوالي ٩٣٩ مليار دولار "أو ما يعادل ٦,٥٧٤٥ تريليون يوان"، بحسب ما ذكره رئيس مصلحة الدولة للإحصاء، ما جيان تانغ، في مؤتمر صحفي الخميس.

وحول مؤشر الأسعار الاستهلاكية الصيني، كشفت البيانات عن تراجع بنسبة ١,٢ في المائة خلال شهر آذار الماضي، في حين تراجع مؤشر أسعار المنتجين في الربع الأول بنسبة ٤,٦ في المائة.

ووفقاً للإحصاءات فقد ارتفع حجم استثمارات الأصول الثابتة في الصين خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٢٨,٨ في المائة، بينما تراجع حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة ٢٠,٦ في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويبلغ إجمالي تلك الاستثمارات ٢١,٨ مليار دولار. وارتفع نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة نفسها بنسبة ٥,١ في المائة، مع تحقيق نمو بنسبة ٨,٣ في المائة خلال شهر آذار الماضي.

ووفقاً ما ذكرته مصلحة الدولة للإحصاء، فقد نمت مبيعات التجزئة الصينية في الربع الأول من العام الحالي بنسبة ١٥ في المائة، ووصلت إلى ٤٣٠,٤ مليار دولار أميركي "أي ٢,٩٤ تريليون". وكانت بيانات مصلحة الدولة للإحصاء، للعام ٢٠٠٨ قد أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني بلغ ٤,٤٢١٦ ترليون دولار أميركي في العام ٢٠٠٨، أي بزيادة ٩ في المائة على أساس سنوي.

ألقرصنة الصومالية في إعلام أميركا

Taqrir Washington

خلال الأيام القليلة الماضية، تعرضت الولايات المتحدة لأزمة لم تتعرض لها منذ فترة طويلة، حيث استطاع القراصنة الصوماليون احتجاز سفينة مايرسك ألاباما Maersk Alabama التي كانت تحمل العلم الأميركي، واحتجاز طاقمها الأميركي. وتمكنت البحرية الأميركية – بعد عملية عسكرية– من تحرير طاقم السفينة، ولكن القراصنة استطاعوا الفرار واصطحبوا معهم قبطان السفينة ريتشارد فيليبس Richard Phillips، رهينة يتفاوضون عليها للحصول على أموال الفدية، ولكن تمكنت القوات الأميركية مرة أخرى –وبعد خمسة أيام من احتجاز القبطان– من تحريره من بين أيدي القراصنة بعد أن قتلت ثلاثة منهم.

ورغم أن مشكلة القرصنة، في هذا الخط الملاحي الاستراتيجي بالنسبة لحركة النقل البحرية، تصاعدت وتيرتها خلال العام الماضي، إلا أن رد الفعل الأميركي كان على غير المتوقع، حيث رأى كثير من الخبراء أنها لم تتحرك بالشكل الكافي للقضاء على هذا الخطر، الذي يهدد مصالحها في واحدة من أهم مناطق النفوذ لها منطقة القرن الإفريقي، مما أثار كثيرًا من علامات الاستفهام حول هذا السلوك. ولكن جاءت حادثة اختطاف مايرسك ألاباما Maersk Alabama دافعًا لتحرك أميركي عسكري قوى ضد القراصنة في السواحل الصومالية، الأمر الذي أبرزته وسائل الإعلام الأميركية خلال الأسبوع الماضي.

من هؤلاء القراصنة؟

ففي وقت سابق نشرت مجلة كريستيان ساينس مونيتور The Christian Science Monitor تقريرًا عن القراصنة الصوماليين، أعده محرر المجلة سكوت بولدوف Scott Baldauf، وفي بداية التقرير أكد المحرر أن هؤلاء القراصنة هم مجموعة من المقاتلين الصوماليين الذين يتبعون لأمراء الحرب الصوماليين، الذين يتقاتلون فيما بينهم –منذ سقوط حكومة سياد بري في مطلع تسعينيات القرن الماضي– من أجل السيطرة على الأراضي الصومالية. ويتركز غالبيتهم الآن في منطقة بونت لاند على الساحل الشمالي للصومال، هذا الإقليم الذي انفصل عن الصومال في عام ١٩٩١، ولكن لا توجد تقديرات دقيقة حول أعداد هؤلاء القراصنة.

ولفت الكاتب الانتباه إلى أن مكتب الأمم المتحدة لمراقبة عمليات تهريب السلاح في منطقة القرن الإفريقي، أكد أن عصابات القراصنة استطاعوا على مدار الفترة الماضية من إقامة علاقات قوية مع مجموعة من المسؤولين الفاسدين في حكومة إقليم بونت لاند. هذه العلاقات مكنتهم من تقديم رشاوى للعاملين في الموانئ الصومالية في هذه المنطقة، وأعطتهم القدرة على استخدام هذه الموانئ كقواعد لانطلاق عملياتهم ضد السفن العابرة قبالة السواحل الصومالية. فضلاً عن استخدام هذه الموانئ ملاذًا آمنًا لهم، ومكانًا يمكن فيه احتجاز السفن التي يقومون باختطافها. كما تشير التقارير أيضًا إلى أن هناك عددًا من المواطنين الصوماليين المنفيين خارج الصومال والموجودين في عدد من الدول المحيطة مثل كينيا والمملكة العربية السعودية يقومون بتزويد القراصنة بالمعلومات اللازمة عن السفن التي سوف تمر عبر السواحل الصومالية من خلال خليج عدن.

من المستفيد؟

ويشير بولدوف إلى أن أول المستفيدين من عمليات القرصنة هذه هم أمراء الحرب الصوماليين والقراصنة أنفسهم، حيث يقومون بتوزيع الأموال التي يحصلون عليها مقابل إفراجهم عن السفن المختطفة –والتي تقدر بملايين الدولارات– بتوزيعها على أصدقائهم وعائلاتهم. ويضيف الكاتب أن هناك مستفيدين آخرين إلى جانب هذه الفئة وهم الجماعات الإسلامية التي تنشط في الأراضي الصومالية، ويشير الكاتب إلى أن أبرز تلك الجماعات المستفيدة هي جماعة الشباب، التي نشأت عقب الهزيمة التي منيت بها مجموعة اتحاد المحاكم الإسلامية، بعد الغزو الذي قامت به القوات الإثيوبية مدعومة من جانب الولايات المتحدة، حيث تستخدم هذه الجماعة عصابات القراصنة كوسيلة لتهريب الأسلحة إلى داخل الأراضي الصومالية، لأن الصومال كما هو معروف موضوع تحت الحظر الدولي فيما يتعلق بالأسلحة، فمحظور على أي دولة القيام بعمليات توريد أسلحة إلى الصومال، كما أن هناك أدلة أخرى –وإن لم تكن مؤكدة– حول استخدام الإسلاميين لهؤلاء القراصنة كوسيلة لتمويل عملياتهم.

علاقة تنظيم القاعدة بالقراصنة

ومن ناحية أخرى تطرق الكاتب في مقالته إلى جانب آخر من جوانب الموضوع، والمرتبط بإمكانية وجود علاقة ما تربط بين تنظيم القاعدة وهذه العصابات من القرصنة، حيث لفت بولدوف الانتباه إلى أن تقارير وكالة المخابرات المركزية الأميركية CIA أكدت على امتداد نفوذ القاعدة إلى منطقة القرن الإفريقي، ولكن بالرغم من ذلك فإن العلاقة بين تنظيم القاعدة والقراصنة غير مؤكدة حتى الآن.

وعن الكيفية التي يقوم بها القراصنة بخطف واحتجاز السفن المارة في المحيط، أكد الكاتب أن الممارسة هي السبب الأساسي في إتقان القراصنة لعملياتهم في اختطاف السفن واحتجازها، فخلال العام الماضي قام القراصنة بأكثر من تسعين عملية اختطاف ناجحة للسفن المارة من خلال خليج عدن. وعن التهديد الذي يمكن أن تمثله عمليات القرصنة على الأمن والتجارة في هذه المنطقة الاستراتيجية، لفت بولدوف الانتباه إلى أن الصومال على قائمة الدول الممنوعة من الحصول على أية أسلحة من أي دولة أخرى، وبالرغم من ذلك فإن أمراء الحرب في البلاد لديهم الأسلحة والعتاد الذي يمكنهم من القتال ضد قوات حفظ السلام الإثيوبية الموجودة في الأراضي الصومالية من جهة، وضد بعضهم البعض من جهة أخرى، ولكن الكاتب يؤكد على أن المعضلة الأساسية في هذا الأمر هي أن استمرار تدفق الأموال على هذه العصابات نتيجة عمليات القرصنة على السفن واحتجازها، يعني بالتبعية استمرار قدرتهم على شراء الأسلحة، ومن ثم استمرار حالة الحرب وعدم الاستقرار التي يعيشها الصومال منذ ما يقرب من عشرين عامًا، الأمر الذي يهدد الأمن في هذه المنطقة الحيوية، كما سيهدد أيضًا أحد أهم خطوط التجارة الدولية في العالم.

إنقاذ ناجح. ولكن مخاطر أكثر في انتظار الجميع

ومن جانبها رحبت صحيفة لوس أنجلوس تايمز في افتتاحيتها بخبر نجاح عملية إنقاذ طاقم السفينة التي كانت تحمل العلم الأميركي، ولكنها أكدت على أن مشكلة القرصنة الصومالية ما تزال مستمرة، فنجاح عملية الإنقاذ من خلال قوات المارينز في جانب منه مدعاة للسعادة، لأن رجالا على هذا المستوى العالي من التدريب والمهارة ينتمون إلى الجيش الأميركي، إلا أن هذه العملية في جانب آخر منها تشير إلى إمكانية أن يتصاعد خطر القراصنة الصوماليين خلال الفترة القادمة، مما سيهدد حياة أطقم السفن التجارية التي قد تمر من هذا المنطقة مرة أخرى.

وعن تفسيرها لمثل هذه المخاوف أشارت الافتتاحية إلى أن عمليات الاختطاف التي قام بها القراصنة الصوماليون على مدار العام المنصرم تم إنهاؤها دون ضحايا تذكر، حيث كان الخاطفون يتفقون على مقدار الفدية – التي تصل في أحيان كثيرة إلى ملايين الدولارات التي على مالكي هذه السفن تقديمها لهم حتى يفرجوا عن هذه السفن، بعكس الحال في الماضي حيث كانت عمليات مكافحة القرصنة تتم في الغالب بمواجهات عسكرية يذهب ضحيتها كثير من الأرواح والخسائر، ولكن هذه المرة عندما اختطف القراصنة مايرسك ألاباما وجد القراصنة أنفسهم للمرة الأولى محاصرين من قبل السفن الحربية الأميركية، الأمر الذي دفعهم إلى الهروب في قارب نجاة بصحبة قبطان السفينة الذي أخذوه رهينة للحصول على مبتغاهم، المتمثل في فدية كبيرة من الدولارات، وهو الأمر الذي رفضه المفاوضون الأميركيون كلية.

وأشارت الافتتاحية إلى أن الولايات المتحدة تأمل في أن تؤدي عملية الإنقاذ هذه إلى إجبار القراصنة عن هذا النوع من عمليات الاختطاف والحجز للسفن المارة خاصة السفن الأمريكية، وهذا ما رفضته الصحيفة وأكدت أن مثل هذه العملية من المحتمل أن تدفع القراصنة إلى تحسين قدرتهم القتالية، وتجنيد مزيد من الأفراد للعمل معهم، والاستعانة بأسلحة أكثر تطورًا وأكبر في الحجم، مما يمكنهم من تلافي حدوث الأمر مرة أخرى. وكما تقول الصحيفة: فإن الخوف من الموت لا يمكن أن يكون رادعًا كبيرًا للصوماليين المحبطين، فخيارتهم محدودة إما بالقدرة على جني ملايين الدولارات من العمل في أعالي البحار في عمليات القرصنة البحرية، أو الموت جوعًا في هذا البلد المضطرب.

ولكن الافتتاحية من جديد أكدت أن هذه المخاطر المحتملة في المستقبل القريب لا يمكن أن يتحمل مسؤوليتها أحد سواء كان طاقم السفينة التي احتجزها القراصنة، أو قبطان السفينة الذي سلم نفسه من أجل أن ينقذ حياة بقية طاقم سفينته، أو المفاوضين الأميركيين الذين رفضوا دفع الفدية مقابل حياة القبطان ريتشارد فيليبس Richard Phillips، أو حتى الرئيس باراك أوباما الذي أعطى أوامره لقوات البحرية بالتعامل مع هؤلاء القراصنة إذا كانت حياة القبطان مهددة، ولكن –كما تقول الافتتاحية– فإنه على السفن المارة قبالة السواحل الصومالية أن تكون مستعدة للقتال، والدخول فيما يشبه معركة عسكرية مع هؤلاء المهاجمين لهم.

وعلى الصعيد نفسه فإنه إذا كانت الشركات المالكة لهذه السفن غير راغبة في تزويدها بأي نوع من العتاد العسكري، خوفًا من تعريض أطقم هذه السفن للخطر، فإن الافتتاحية أكدت أن أمام هذه الشركات عددًا من الخيارات لحماية سفنها، فهي من ناحية أولى من الممكن أن تقوم بتدريب الأطقم العاملة على متن هذه السفن على أساليب مكافحة القرصنة، وكيفية مواجهة القراصنة إذا تعرضوا لهم أثناء الرحلة، أو أن تقوم هذه الشركات من ناحية ثانية باستئجار حرس خاص يتواجد على سفنها أثناء الرحلة للدفاع عن هذه السفن، أو أن تتعاقد مع سفن خاصة يمكنها أن تقوم بمهمة حماية السفن التجارية أثناء المرور على طول السواحل الصومالية من ناحية ثالثة.

وأخيرًا طالبت الافتتاحية المجتمع الدولي بضرورة التحرك لحماية حركة الملاحة في هذه المنطقة الاستراتيجية، من خلال العمل على إقرار القانون في هذا البلد المضطرب غير المستقر، والعمل على تحسين الأحوال المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الصومالي، هذه الأحوال التي دفعتهم إلى القيام بعمليات القرصنة لمواجهة الأحوال السيئة التي يعيشونها.